

الحداد: الحكومة مطالبة بمزيد من ضخ الأراضي وفتح المجال أمام القطاع الخاص



● مساعد الحداد

أعلنت شركة آنة غروب لتنظيم المعارض والمؤتمرات أنها اقترحت من انتهاء تسويق المعرض الدولي للعقار السابع والمزمع عقده خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠ في فندق فيراريز المقبل في فندق الريجيسي.

وقال رئيس مجلس الإدارة في الشركة مساعد الحداد في بيان صحفي إن الشركة أنهت كافة الاستعدادات لمعرضها العقاري الذي تقوم بتسويقه كل عام ويحرص على التواجد فيه كبريات الشركات العقارية سواء في الكويت أو من الدول الخليجية والعربية.

وبيّن الحداد إن الشركة ستقوم على إبراز دورته الجديدة بشكل يتلاءم مع متطلبات العملاء، حيث جمعت مجموعة من الشركات العقارية والتي ستتواجد في المعرض لتقديم كل ما هو مناسب من مشاريع القطاع الخاص لأخذ دور أكبر في التنمية.

وتضمن الحداد أن يساهم المعرض الدولي للعقار السابع في الانتعاش العقاري المتوقع خلال النصف الأول من العام، وعلى أن يعاود تداوله الحقيقية ويترقب على عرش القطاعات الحيوية في البلاد.

لديها هدفان الأول يخص الدول من خارج المنطقة حيث الإقبال في مواكبة توسعات عملاتها في أي مكان في العالم والثاني يتعلق بالتوسعات الخاصة بالشركة في أفريقيا وشرق آسيا.

وأضاف أنه بالنسبة للمنتجات فإن المجموعة سوف تستمر في الاهتمام بالمنتجات الخاصة بها مثل منتج TABS والخاص في قطاع الاتصالات وجعله منتج عالمي إلى جانب منتج Ethix والخاص بالمصارف التقليدية منها.

وإلى جانب ذلك فإن الشركة ستستمر في تطوير هذه المنتجات.

وحول تأثير الأزمة المالية العالمية على الشركة وأنشطتها قال السيد:

الأزمة لها سلبياتها وبالنسبة لشركة مثل شركتنا فقد تأثرنا بانخفاض أسعار الأسهم والمؤسسات الأخرى سواء التي تتعامل معها أو المستهدفة ولكن على الرغم من ذلك حققنا زيادة في الإيرادات.

وأضاف نظراً للأزمة كفرصة لأننا رأينا أن الكثير من المؤسسات ستعمل على تخفيض إنفاقها وذلك قرناً مع حلول التي تساعد في هذا المجال تقنية المعلومات.

خلال مؤتمر صحفي على هامش الحفل السنوي للمجموعة

السعيد: ITS تسعى لزيادة إيراداتها في ٢٠١٠ وتستهدف التوسع بمنطقة الخليج والشرق الأوسط



● خالد السعيد

التشغيلية فسوف تستمر المجموعة في تنفيذ إستراتيجيتها من خلال التوسع مع شركائها الاستراتيجيين مع الاستمرار في القطاعات التي تركز عليها وهي قطاع المؤسسات المالية والمصرفية وقطاع الاتصالات وقطاع التعليم العالي إلى جانب التوسع في العمليات المؤسسية العامة كمنظّم الموارد البشرية ونظم أمن المعلومات ونظم إدارة المحتوى وغيرها.

وأوضح السعيد أنه بالنسبة للتوسع الجغرافي فإن المجموعة تستهدف التوسع في دول الخليج والشرق الأوسط.

يجب الاحتفاظ بهم في ظل المنافسة مشيراً إلى أن ذلك لا يأتي من خلال الأمور المالية فحسب بل أيضاً من البيئة التي يعمل فيها موظفو الشركة مؤكداً أن أبرز ما يميز ITS هو وجود ثقافة خاصة بها تميزها عن الآخرين وهي الثقافة التي تدعى الخالدية مستمدة من الشركة.

وتطرق السعيد في الإطار نفسه إلى المسؤولية الاجتماعية للمجموعة مؤكداً أن ITS تعتبر نفسها مسؤولة عن التنمية الاجتماعية ليس فقط على مستوى الكويت باعتبارها شركة كويتية بل على مستوى الدول التي تعمل فيها خاصة دول المنطقة مشيراً إلى أن ITS تمنح المتميزين فرصة للتدريب واكتساب الخبرات في مجالات متخصصة الأهم أنها تخرج لتكون مؤهلة للعمل في أي مكان في العالم.

إستراتيجية ٢٠١٠ تحدث السعيد عن إستراتيجية الشركة وأهدافها في ٢٠١٠ قائلاً: أنه بالنسبة للجانب المادي فإن المجموعة تسعى إلى زيادة إيراداتها في عام ٢٠١٠ أما من الناحية

كتب حسام رجب:

أكد العضو المنتدب والمدير العام لمجموعة أنظمة الكمبيوتر العالمية المتكاملة ITS خالد السعيد أن المجموعة حققت أهدافها في عام ٢٠٠٩ من الناحية المالية حيث بلغ إجمالي إيراداتها في السنة المالية الأخيرة التي انتهت في سبتمبر الماضي حوالي ٢٨٠ مليون دولار بزيادة ٦٪ عن السنة المالية السابقة وذلك على الرغم من الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها السلبية.

وقال السعيد في لقاء صحفي على هامش الحفل السنوي للمجموعة أن الموارد البشرية والعنصر البشري يأتي دائماً في مقدمة أولويات الإدارة التي تركز على توفير المناخ الذي يطلق طاقاتها.

وأضاف أن الإدارة التنفيذية تسعى دائماً لاستقطاب أفضل الكفاءات والحفاظ على وجودها خاصة في ظل المنافسة العالمية بين الشركات العاملة في نفس المجال والذي يعتبر من أكثر المجالات سعياً وراء الطاقات البشرية. وأشار السعيد إلى أن استقطاب الكفاءات البشرية المميزة غير كاف بل

برعاية وزير التجارة وشركة لوفتهانزا الألمانية

صلاح الدين: أريانا تنظم مؤتمر الاستثمار الألماني أكتوبر المقبل

في النشرة الفصلية الرابعة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار دول التعاون استقطبت ٤,٦٣ مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة وبحصة ٣,٧٪ من الإجمالي العالمي



● استشارات خارجية

تريليون دولار ناتج دول التعاون بنسبة ١,٨٪ من الإجمالي العالمي .. ودخل الفرد سنويا يزيد عن ٣ أمثال المتوسط الدولي

التجارة الخارجية لدول المجلس قفزت ٣٦٪ لتصل إلى ١٣٣٤ مليار دولار وبحصة بلغت ٦,٨٪ من الإجمالي العالمي

المساهمة في توصيل وجهات نظر الشركات والخبرات اللازمة لتشكيل الاتجاه المستقبلي لصناعة الاستثمار.

ولفت صلاح الدين إلى مؤتمر الاستثمار الألماني سيتناول القضايا الأساسية للمهنيين العاملين في مجال تمويل المشاريع والتداول على الأسهم الخاصة وكذلك قطاع التسويق والإعلان، وسيتم تقديم محاضرات رئيسية وحلقات نقاش من كبار الشخصيات المهمة في صناعة

الاستثمار، موضحاً أن حلقات النقاش ترفع من مستوى التواصل بين الجهات المشاركة كما أنها تعتبر فرصة لا تقدر بثمن بالنسبة لشركات القطاع العام والخاص في الوقت الراهن لتقديم استراتيجيات لزيادة رؤوس أموالها مع المستثمرين والسواء والمولين.

وأضاف صلاح الدين أن المؤتمر يهدف إلى تمكين المستثمرين الذين يقدمون رؤوس الأموال الكبيرة للقطاع الاستثماري للحصول على فهم شامل لأحدث الاتجاهات والتطورات والفرص الاستثمارية. من خلال لقاءات وحوارات مع معظم مديري الصناديق والشركات المبتكرة في مجال الاستثمار، مشيراً إلى المؤتمر سيسلط الضوء على آفاق وأنشطة الشركات الاستثمارية وبين الشركات المماثلة، والمستثمرين المتوقعين والشركاء لدعم وتشجيع الشركات على الابتكار في هذا القطاع.

تنظم شركة أريانا لتنظيم المؤتمرات والمؤتمرات الدولية مؤتمر الاستثمار الألماني خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٤ من أكتوبر العام الحالي بمنتجع هيلتون الكويت برعاية وزارة التجارة والصناعة وشركة لوفتهانزا سبيني سنتر الألمانية ووسط حضور كبيرى الشركات الألمانية، ويعد المؤتمر سابقة هي الأولى من نوعها بمنطقة الخليج، وسيعقد المؤتمر تحت شعار الفرص الصغيرة غالباً ما تكون البداية لأكثر المشاريع.

ويهدف المناسبة قال نادر صلاح الدين المدير التنفيذي أن مؤتمر الاستثمار في ألمانيا يعد حلقة وصل بين المؤتمرات والمؤتمرات والحلقات الدراسية التي تجمع بين المستثمرين الدوليين والمطورين والسلطات الحكومية والاستشاريين، وكذلك المهندسين المعماريين والمصممين والاستشاريين بالإضافة إلى جميع القطاعات التي تلعب دوراً في الأنشطة الاستثمارية في دول الخليج والشرق الأوسط.

وأضاف صلاح الدين أن المؤتمر سيوفر منبراً لشبكة الاتصال مع أكثر من ٣٠٠ من المديرين التنفيذيين والمستثمرين والممولين وصانعي القرار كما أنه يعزز استراتيجيات الشركات المشاركة وقدرتها التكنولوجية، والتمويلية بالإضافة إلى قدراتها الاستشارية، مشيراً إلى المؤتمر يتيح للمشاركين الفرصة للتعرف على آخر التطورات والفرص والقضايا الاقتصادية والاستثمارية. وكذلك

توقعات بدخولها في عمليات استحواذ خلال ٢٠١٠ ياهو تتوقع نموها في الإيرادات خلال الربع الأول مع تحسن دخل الإعلانات



● ياهو العملاقة تعلن خروجها من الأزمة

بمنااسبة انعقاد الدورة الثلاثين لقمّة المجلس الأعلى لجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية في دولة الكويت خلال الفترة من ١٤ إلى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩، أعدت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان الصادرات في النشرة الفصلية الرابعة لعام ٢٠٠٩ الصادرة عن المؤسسة، تقريراً إحصائياً عن دول التعاون يتناول أبرز تطورات مؤشرات الأداء الاقتصادي والمالي والتنموي لدول المجلس في الأونة الأخيرة.

وتشير الأرقام والإحصائيات المستقاة من مصادر دولية مختلفة أبرزها صندوق النقد والبنك الدوليين، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الكتا»، منظمة الأطر العربية المصدرة للبيروت «أوبك»، ومنظمة الأطر المصدرة للبيروت «أوبك»، إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تضطلع بدور مهم وفعال في الاقتصاد العالمي وخصوصاً في قطاعات ومجالات معينة مثل النفط وحرارة الاستثمار في العالم.

وبالنظر إلى إحصائيات عام ٢٠٠٨ تلاحظ أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي استطاعت مجتمعة تسجيل أداء مرضي للغاية على الرغم من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بتحقيق معدل نمو حقيقي بلغ ٦,٤٪، بما يعكس صلابته نسبية تجاه الظروف الخارجية غير المواتية وبما يفوق معدل النمو الإجمالي الذي انخفض على ٤٪، ويزيد عن ضعف النمو

يعدل ١١ سنتاً للسهم وهو نفس متوسط التوقعات في مسح أجرته طومسون رويترز. كانت ياهو منيت في الفترة ذاتها قبل عام بخسارة صافية بلغت ٣٠٣ ملايين دولار أو ٢٢ سنتاً للسهم بعد شطب أصول ورسوم إعادة هيكلتها بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار.

من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بتحقيق معدل نمو حقيقي بلغ ٦,٤٪، بما يعكس صلابته نسبية تجاه الظروف الخارجية غير المواتية وبما يفوق معدل النمو الإجمالي الذي انخفض على ٤٪، ويزيد عن ضعف النمو

يعدل ١١ سنتاً للسهم وهو نفس متوسط التوقعات في مسح أجرته طومسون رويترز. كانت ياهو منيت في الفترة ذاتها قبل عام بخسارة صافية بلغت ٣٠٣ ملايين دولار أو ٢٢ سنتاً للسهم بعد شطب أصول ورسوم إعادة هيكلتها بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار.

قالت شركة ياهو إن الإيرادات قد تنمو للمرة الأولى في ستة فصول في الأشهر الثلاثة الأولى من ٢٠١٠ مشيرة إلى تحسن كبير في الطلب على الاعلان عبر الإنترنت. وصدرت التوقعات عن شركة ياهو التي ارتفعت أسعارها ٣,٢٪ في معاملات ما بعد الإغلاق بعدما أعلنت عن نتائج الربع الأخير من العام الماضي جاءت منسجمة بشكل عام مع توقعات وول ستريت.

وقال لاسمي بوروي المحلل لدى برايمر غلوبال للافحات لرويتزر: «بالنسبة لياهو سيرهيون الموجة إذا ارتفع الاتفاق عبر الإنترنت، اعتقد أن الربع الأخير كان معقولاً بالنسبة لهم».

وتأتي نتائج الربع الأخير والتي أعلنتها ياهو بعد عام تقريباً من تعيين كارول بارنز في منصب الرئيس التنفيذي. وقادت الرئيسة السابقة لشركة أوتوديسك جهود الأمانة الشركة من عشرتها شملت التخلص من أصول غير أساسية وتسريع موظفين وإبرام صفقة تاريخية في مجال التبريد مع مايكروسوفت.

وقالت بارنز في مؤتمر بالهاتف: بالنسبة لنا يتعلق

على التوالي. كما تأثر الأداء الخارجي لدول المجلس سلباً بالأزمة وتراجعت عائدات النفط خلال العام ٢٠٠٩ حيث انخفضت قيمة الصادرات من السلع والخدمات إلى ٥٧٤,٣ مليار دولار وكذلك واردات السلع والخدمات إلى ٤٧٨,٢ ملياراً وبالتالي فائض الحساب الجاري إلى ٥٦ مليار دولار فقط متزامناً مع ارتفاع الدين الإجمالي ولكن بشكل طفيف إلى ٣٣,٣٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ولكن مع توقعات بتحسن كل تلك المؤشرات بنسب متفاوتة خلال عام ٢٠١٠.

تظهر إحصاءات المالية العامة لدول المجلس حدوث تحسن ملحوظ في الفائض المجمع للموازنات العامة الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ٢,٧٪ عام ٢٠٠٩ مقابل ١,٨٪ عام ٢٠٠٧. وذلك على الرغم من انتعاش سياسات مالية توسعية لتحفيز الاقتصادات الخليجية في ظل تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وفيما يتعلق بالاتفاق المستقبلية، تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تأثير طبيعي لاقتصادات دول المجلس بالأزمة الاقتصادية العالمية ويحيط مرجح في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٨٧ مليار دولار عام ٢٠٠٩ مع معاودة صعوده فوق حاجز ١٠٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٠ وبالتالي تراجع متوسط دخل الفرد إلى نحو ٢٣ ألف دولار سنوياً عام ٢٠٠٩ قبل أن يعاود الصعود إلى ٢٦,٢ ألف دولار سنوياً بحلول ٢٠١٠.

وتتبع التوقعات أيضاً تراجع فائض الموازنات العامة الإجمالي لدول المجلس إلى ٥,٣٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩ ثم صعودها مرة أخرى إلى ١,٤٪ عام ٢٠١٠ بالتزامن مع تراجع عائدات النفط التي مازالت تقل موداً مهما لدخل حكومات دول المجلس كنتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية وتراجع الإنتاج إلى ١٥,١ مليون برميل يوميا والصادرات إلى ١١,٩ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٩ قبل توقع صعودها مرة أخرى إلى ١٥,٦ و ١٢,٣ مليون برميل يوميا على صعيد الأوضاع المالية العامة،

العالمي البالغ ٣٪ وقد اتجهت معظم مؤشرات القطاع الاقتصادي الحقيقي صعوداً، حيث ارتفعت معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية غير النفطية على حساب نظيرتها في القطاعات النفطية في معظم دول المجلس. وعلى ذلك تجاوز الناتج المحلي الإجمالي بالإسعار الجارية لدول مجلس التعاون مجتمعة حد التريلين دولار بحصة بلغت ١,٨٪ من الناتج العالمي البالغ نحو ٦١ تريليون دولار.

ارتفعت مستويات الدخل في دول المجلس، حيث تجاوز متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي فيها ما قيمته ٦٣,٤ مليار دولار بمعدل نمو بلغ ٣,٧٪ وبحصة ٣,٧٪ من الإجمالي العالمي لتتفقت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والبالغة نحو ١,٧ تريليون دولار، مقابل مساهمتها بنحو ٢٠ مليار دولار وبحصة تبلغ ١,٦٪ من الإجمالي العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والبالغة نحو ١,٩ تريليون دولار.

وعلى صعيد الإنتاج المحلي للنفط، بلغ إنتاج دول المجلس لعام ٢٠٠٨ ما حجمه ١,٦٣ مليون برميل/اليوم بحصة تصل إلى ١,٩٪ من إجمالي الإنتاج العالمي البالغ ٨٦,٢ مليون برميل/اليوم، تصدر دول المجلس من هذا الإنتاج لأول مرة وبحصة بلغت ٦,٨٪ من إجمالي التجارة العالمية، كمحصلة لارتفاع حصة الصادرات من السلع والخدمات إلى ٨٢,٥ مليار دولار بمعدل نمو بلغ ٣,٨٪ وبحصة بلغت ٤,٢٪ من الإجمالي العالمي

العالمي البالغ ٣٪ وقد اتجهت معظم مؤشرات القطاع الاقتصادي الحقيقي صعوداً، حيث ارتفعت معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية غير النفطية على حساب نظيرتها في القطاعات النفطية في معظم دول المجلس. وعلى ذلك تجاوز الناتج المحلي الإجمالي بالإسعار الجارية لدول مجلس التعاون مجتمعة حد التريلين دولار بحصة بلغت ١,٨٪ من الناتج العالمي البالغ نحو ٦١ تريليون دولار.

ارتفعت مستويات الدخل في دول المجلس، حيث تجاوز متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي فيها ما قيمته ٦٣,٤ مليار دولار بمعدل نمو بلغ ٣,٧٪ وبحصة ٣,٧٪ من الإجمالي العالمي لتتفقت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والبالغة نحو ١,٧ تريليون دولار، مقابل مساهمتها بنحو ٢٠ مليار دولار وبحصة تبلغ ١,٦٪ من الإجمالي العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والبالغة نحو ١,٩ تريليون دولار.

وعلى صعيد الأوضاع المالية العامة،